الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4743 | الثلاثاء | 21 جمادى الأولى 1445 هـ | 5 ديسمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

وسط ارتفاع 5 قطاعات وتراجع لـ 6

مؤشرات البورصة «تتباين».. و«العام» يرتفع 3.9 نقاط

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الاثنين، وسط ارتفاع بـ5 قطاعات، وتراجع لـ6 أخرى.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 9ر3 نقاط ليبلغ مستوى 64ر6636 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 06ر0 في المئة.

وتم تداول 8ر189 مليون سهم عبر 11353 صفقة نقدية بقيمة 12ر42 مليون دينار (نحو 4ر128 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 30ر28 نقطة ليبلغ مستوى 03ر5477 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 52ر0 في المئة من خلال تداول 105 ملايين سهم عبر 5239 صفقة نقدية بقيمة 5ر16 مليون دينار (نحو 3ر50 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 7ر4 نقطة ليبلغ مستوى 36ر7259 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 06ر0 في المئة من خلال تداول 7ر84 مليون سهم عبر 6114 صفقة بقيمة 5ر25 مليون دينار (نحو 7ر77 مليون دولار).

جلسة متباينة للبورصة

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 9ر31 نقطة ليبلغ مستوى 04ر5379 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 60ر0 في المئة من خلال تداول 4ر78 مليون سهم عبر 3982 صفقة نقدية بقيمة 3ر14 مليون دينار (نحو 6ر43 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات بجلسة أمس بلغت قيمتها 42.12 مليون دينار، وزعت على 189.85 مليون سهم، بتنفيذ 11.35 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ5 قطاعات في مقدمتها الخدمات الاستهلاكية بـ2.66 %، بينما تراجع 6 قطاعات على رأسها المنافع بـ1.13 %، واستقر قطاعا التكنولوجيا والرعاية الصحية.

وعلى مستوى الأسهم، ارتفع سعر 48 سهماً في مقدمتها "سينما" بـ12.04 %، بينما تراجع سعر 46 سهماً على رأسها "مراكز" بـ8.12 %، واستقر سعر 20 سهماً.

وتقدم سهم "ايفا" المرتفع 1.74 % نشاط السيولة بقيمة 4.18 مليون دينار، ونشاط الكميات بـ14.34 مليون سهم، بينما جاء "زين" في مقدمة نشاط الصفقات بـ751 صفقة، بارتفاع 1.24 %.

خلال كلمته في "الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية"

الجراح: نستهدف وضع منهجية واضحة لتطوير قدرات العاملين في أمن المعلومات

قال رئيس لجنة الاستثمار لتعبئة الموارد المالية وعضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس الإدارة في بنك الكويت الدولي (KIB)، الشيخ محمد الجراح الصباح، إن الصناعة المصرفية شهدت خلال العقدين الماضيين الكثير من التطوّرات والتغيرات نتيجة التقدّم التكنولوجي المتسارع، وظهور العديد من المنتجات الجديدة التي تقدّمها البنوك، مما وضع الصناعة المصرفية أمام تحدّيات كثيرة تستوجب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لتعظيم الفائدة من هذه التطوّرات والحدّ أو تخفيف حدّة المخاطر الناجمة عنها.

في كلمته أثناء انعقاد "الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية" في دورته الخامسة، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري، حسن عبدالله، وبمشاركة أكثر من 220 شخصية من القيادات المصرفية والرقابية من 17 دولة عربية وأجنبية، والذي قام بتنظيمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري واتحاد مصارف مصر، أضاف الجراح أن هذا الملتقى يأتي في وقت يمرّ فيه العالم بمرحلة عصيبة وبظروف صعبة على مختلف الصعد، وذلك نتيجة لما أفرزته جائحة كورونا من تداعيات ما لبث أن أعقبها اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية مطلع العام الحالي، وما خلّفته من انهيارات مالية تمثّلت بارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن توقّف ضخ الغاز والنفط الروسي إلى أوروبا، والتضخم ونضوب السيولة، ما أدّى إلى تعرّض المصارف لمزيد من المخاطر التي تهدّد سلامتها، إضافة إلى ما يحدث حالياً من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، داعياً المجتمع الدولي إلى التكاتف من أجل إنقاذ أهالي غزة من العدوان الإسرائيلي الغاشم على المدنيين والتوصّل إلى حل شامل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

وأوضح الجراح بأن أبرز هذه المخاطر هي التضخم والسيولة والديون السيادية، إلى جانب مخاطر تغيّر المناخ، مخاطر الأمن السيبراني، الصيرفة الرقمية المصاحبة للتحوّل الرقمي، وكذلك مخاطر الائتمان وتقلّب أسعار الأرباح. كما شدّد على أن هذه المخاطر لا شك ستترك آثاراً بالغة الخطورة على مصارفنا العربية، ما يفرض ضرورة التصدّي لها والتعامل معها، واحتواء تداعياتها في هذه المرحلة، وذلك بالتعاون مع البنوك المركزية والجهات الرقابية والتشريعية.

واستطرد حديثه قائلاً: "إن محاور هذا الملتقى تهدف إلى تسليط الضوء على أسباب المراجعة الشاملة للموجودات المثقلة بالمخاطر، وشرح الإصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة إلى تعديل المضاربة المعيارية لمخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومناقشة المعالجة النظامية للتعرّضات السيادية، والتخطيط الرأسمالي، والفرص والتحدّيات المرتبطة بدمج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إضافة إلى مخاطر المناخ، والرقمنة، والأمن السيبراني، وارتفاع أسعار الأرباح وغيرها من المخاطر المؤثرة على الصناعة المصرفية".

وأكد الجراح، أيضاً، أن اتحاد المصارف العربية يهدف من خلال هذا الملتقى السنوي الدائم إلى تأكيد أهمية فهم ثقافة المخاطر والتخفيف من تداعياتها، ولا يخفى على أحد أهميّة البحث والنقاش وتبادل الخبرات والمعرفة في كل ما يتعلق بالمخاطر المصرفية، وخصوصاً ما أدخلته لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس معايير المحاسبة الدولي من تعديلات على منهجيات قياس وإدارة المخاطر، واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك استناداً إلى التطوّرات والتداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية التي تركزت في نقص السيولة، وضعف رؤوس أموال المصارف، والتدني في جودة محافظ التمويل.

وقال في هذا السياق: "إننا نسعى من خلال هذا الملتقى إلى وضع منهجية واضحة لدى البنوك لإدارة المخاطر، وخصوصاً المخاطر الرقمية، وتطوير قدرات العاملين في إدارات أمن المعلومات في البنوك، وتضمين الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالبنوك جزءاً خاصاً بإدارة مخاطر الأمن السيبراني، وتعزيز ثقافة الحوكمة الإلكترونية، إضافة إلى وضع إطار عام فاعل لمخاطر التشغيل، على أن يتضمن تحديد ومتابعة ورقابة مخاطر التشغيل وتخفيفها، وخاصة تلك المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات المصرفية، سواء الحالية أو الجديدة، وذلك باعتبارها جزءاً من النهج الشامل لإدارة المخاطر في البنك".

الشيخ محمد الجراح يلقي كلمته خلال الملتقى

وأشار من جهة أخرى إلى أنّ التحديات كبيرة، والاستحقاقات وشيكة، وتتطلّب أعلى مستويات التعاون وتوفير الموارد الضرورية لتطبيق سياسات إدارة مخاطر فعّالة، ولن يكون ذلك ممكناً إلاّ بتطوير الخبرات البشرية في مجال إدارة المخاطر، لافتاً إلى أن هذا الملتقى يعتبر فرصة مثالية لتضافر الجهود في هذا المجال.

واختتم الجراح كلمته بتجديد الشكر لمحافظ البنك المصري المركزي، حسن عبد الله، ومحافظ الأقصر، محمد مصطفى الهمّ، وكافة المشاركين في الملتقى.

«المركزي» يحول 97.7 في المئة من أرباحه السنوية للحكومة

بنك الكويت المركزي

حول بنك الكويت المركزي 97.7 % من أرباحه السنوية للعام المنتهي في 31 مارس 2023 إلى الحكومة.

ويأتي ذلك التحويل بعد تضاعف صافي ربح "المركزي" خلال السنة المالية المنتهية بـ31 مارس 2023 بنحو 20 مرة مسجلاً نمواً سنوياً بـ1967.15 %.

وطبقاً للتقرير السنوي الحادي عشر الصادر عن "المركزي" فقد سجل نهاية العام الماضي صافي ربح بـ327.85 مليون دينار (1.06 مليون دولار)، مقابل 15.86 مليون دينار (51.45 مليون دولار) في السنة المالية المنتهية بـ31 مارس 2022.

ودعم ارتفاع الأرباح ارتفاع عدة عوامل بينها إيرادات التشغيل التي وصلت نهاية العام المنصرم إلى 374.67 مليون دينار بنمو سنوي 483.87 %؛ تزامناً مع انخفاض مصروفات التشغيل 3.08 % عند 46.82 مليون دينار؛ بحسب التقرير السنوي الحادي عشر.

وأظهرت الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي، زيادة الموجودات في العام المنصرم المنتهي بـ31 مارس 2023 بـ12.46 % إلى 13.99 مليار دينار؛ قياساً بمستواها في الفترة نفسها من 2022 البالغ 12.44 مليار دينار.

التحويل إلى الاحتياطي والحكومة

وحسب المادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، فقد تم تحويل 7.43 مليون دينار إلى صندوق الاحتياطي العام، بتراجع 53.15 % عن مستوى التحويل في العام المنتهي بـ31 مارس 2022 البالغ 15.86 مليون دينار.

وتبعاً لذلك التحويل المذكور، فقد وصل صندوق الاحتياطي العام لـ"المركزي الكويتي" إلى 992.56 مليون دينار، مقابل مستواه في 31 مارس 2022 البالغ 976.71 مليون دينار.

وفي سياق متصل، فقد تم تحويل الأرباح المتبقية البالغ نسبتها 97.7 % من الأرباح المحققة بقيمة 320.41 مليون دينار لصالح حكومة الكويت، علماً بأنه يُحول إلى الحكومة في العام المنتهي بـ31 مارس 2022.

لماذا تم التحويل إلى الحكومة؟

استناداً إلى القانون رقم 32 لسنة 1968 السابق ذكره وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح "المركزي الكويتي" إلى صندوق الاحتياطي العام، حتى يبلغ رصيد الصندوق 25 مليون دينار، إلا في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك ووزير المالية بزيادة إضافية.

وفي عام 1985 وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة بزيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ 179 مليون دينار، وبناءً على قرار مجلس الإدارة في 5 مايو 2003 وموافقة وزير المالية في الشهر نفسه تمت زيادة الرصيد بمقدار 116 مليون دينار.

ووصل بتلك الزيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى 295 مليون دينار؛ وذلك عن طريق تحويل 50 % من الأرباح السنوية للبنك المركزي في 2007.

وتبع ذلك صدور قرار مجلس إدارة "المركزي" في أكتوبر 2014 وموافقة وزير المالية بالشهر نفسه على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 705 ملايين دينار، ليصل الرصيد إلى مليار دينار، عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية إلى الصندوق.

وبناءً على ما سبق، تم تحويل 7.45 مليون دينار فقط من صافي أرباح العام الماضي إلى رصيد الصندوق، وحُول الجزء المتبقي من الأرباح البالغ 320.41 مليون دينار إلى حكومة الكويت.

ويستند ذلك إلى أحكام المادة 17 من القانون المذكور، والتي تنص على أنه إذ وصل رصيد الصندوق إلى الحد المعتمد، فإن صافي الربح المتبقي للسنة يعود إلى حكومة الكويت بعد اعتماد البيانات المالية من قبل جميع الجهات المعنية.

عجز تجارة الكويت مع دول الخليج يتراجع إلى 914 مليون دولار

تراجع عجز الميزان التجاري للكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 40.33 % سنوياً عند أدنى مستوى منذ الربع الأول من العام السابق، بدعم ارتفاع الصادرات الكويتية وتراجع وارداتها.

سجلت الكويت عجزاً تجارياً مع دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من العام بـ281.8 مليون دينار (914.3 مليون دولار)، مقابل 472.3 مليون دينار (1.5 مليار دولار) عجزاً بالربع نفسه من عام 2022.

وعلى أساس ربعي، فقد انخفض أيضاً العجز التجاري للكويت مع الدول الخمس بنحو 6.72 %، إذ كان يبلغ 302.1 مليون دينار (980.1 مليون دولار) في الربع الأول من 2023، وفق الإحصائية الفصلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي اليوم الاثنين.

ودعم تراجع العجز زيادة قيمة صادرات الكويت إلى دول مجلس التعاون الخمس الأخرى في الربع الثاني من العام الحالي بنحو 15.74 % عند 184.6 مليون دينار (598.9 مليون دولار)، عن مستواها في الربع ذاته من 2022 البالغ 159.5 مليون دينار (517.5 مليون دولار)، مع انخفاضها شهرياً 2.74 %.

وطبقاً للإحصائية، جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المقدمة خليجياً باستقبال صادرات كويتية بقيمة 104.3 مليون دينار (338.4 مليون دولار)، فيما استقبلت مملكة البحرين سلعاً هي صادرات كويتية هي الأقل خليجياً بـ5.6 مليون دينار (18.2 مليون دولار).

وعلى مستوى الواردات، فقد استقبلت الكويت سلعاً بقيمة 466.4 مليون دينار (1.51 مليار دولار) من الدول الخمس، بتراجع سنوي 26.18 % قياساً بقيمة وارداتها من تلك الدول البالغة 631.8 مليون دينار (2.1 مليار دولار) في الربع الثاني من 2022، مع انخفاضها بواقع 5.16 % ربعياً.

احتلت الإمارات المركز الأول في تصدير السلع إلى دولة الكويت بقيمة 274.9 مليون دينار (891.8 مليون دولار)، بينما جاءت البحرين في المركز الأخير خليجياً بتصديرها سلعاً بقيمة 16.3 مليون دينار (52.9 مليون دولار) إلى الكويت.

وبشكل عام، فقد أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، تراجع قيمة فائض الميزان التجاري لدولة الكويت في الربع الثاني من عام 2023 بنحو 44.14 % عند 3.24 مليار دينار (10.51 مليار دولار)، مقابل 5.80 مليار دينار (18.81 مليار دولار) في الربع نفسه من العام السابق.

«البترول الكويتية» تعلن أسعار الغاز المسال لديسمبر

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أسعار الجديدة لغاز البترول المسال البروبان والبيوتان لشهر ديسمبر 2023.

واستناداً إلى بيانات المؤسسة المعلنة، فقد استقر سعر غاز البروبان المسال عند 610 دولارات أمريكية للطن المتري، وسعر الطن المتري من غاز البيوتان المسال 620 دولاراً وهي نفس مستويات شهر نوفمبر الماضي.

يُشار إلى أن الغازين يستخدمان في صناعة البتروكيماويات، إضافة إلى استخدامات أخرى كوقود الطبخ والتدفئة وغيرها من الاستخدامات، ويتأثران بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وقوى العرض والطلب.